



ورقة سياسات

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥

نحو تحسين فرص العمل للشباب في الصعيد مصر: الدروس المستفادة من تجربة مكتب دعم خدمات التوظيف بمشروع حياة في محافظة المنيا

بطالة الشباب في الصعيد مصر: حقائق وأرقام وتحديات

رغم أن الشباب بين ١٨ و ٢٩ عاماً يشكلون نحو ٥٢ % من قوة العمل المصرية، إلا أن معدلات الفقر والبطالة في أوساط الشباب المصري عالية للغاية. طبقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أغسطس/آب ٢٠١٥، فإن أكثر من ٢٦ % من الشباب المصري يعتبرون عاطلين عن العمل، في حين أن من يعيشون تحت أو قرب خط الفقر يتجاوزون ٥٠ % من تعداد الشباب المصري المقدر بـ ٢١ مليون نسمة.

الوضع في الصعيد أسوأ وأكثر إثارة للقلق. أفقر ١٠٠٠ قرية مصرية تتركز جميعها تقريباً في الصعيد. أكثر من ثلث الشباب في الصعيد هم في أفقر خمس من السكان ونحو ٧٠ % من الشباب في الصعيد يعانون من البطالة (طبقاً لإحصائيات البنك الدولي، ٢٠١٢). حتى مع التوظيف، فإن أغلب الشباب يعملون في الاقتصاد غير الرسمي دون الحصول على حقوق وضمانات العمل النموذجية مثل الراتب المناسب والتأمين الصحي والإجتماعي.

عند محاولة تحديد الأسباب الجذرية لمعدلات البطالة المرتفعة في أوساط الشباب في الصعيد، يذكر الشباب عادة عدم كفاية فرص العمل في القطاع الخاص، وعدم جاذبية العائد المالي للوظيفة وضعف التعليم الابتدائي والثانوي والمهني الذي يحصلون عليه، كأسباب أساسية لارتفاع معدلات البطالة في مناطقهم. فضلاً عن هذا، فهناك تركيز ضئيل على خدمات العمل، وخدمات المشورة للالتحاق بفرص عمل تكاد تكون معدومة أو قليلة للغاية على أفضل تقدير بحيث لا يمكنها تقليص الفجوة بين الطلب والعرض في أسواق العمل المحلية.

تجربة مكتب دعم خدمات التوظيف التابع لمشروع حياة: تحسين خدمات دعم التوظيف في المنيا

يهدف مشروع حياة للتنمية المحلية بصعيد مصر إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للمجتمعات المستهدفة بمحافظة المنيا (وتحديداً مركزى العدوة ومغاغة) من خلال توفير فرص عمل أكثر وأفضل في أوساط قوة العمل المحلية وذلك بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة ومحافظة المنيا. أنشأ مشروع حياة وحدة متخصصة لتقديم خدمات المشورة والإحالة للتوظيف (مكتب دعم خدمات التوظيف) بغرض دعم الحكومة في تهيئة ظروف يمكن للقطاع الخاص فيها تحقيق كامل إمكاناته في توليد فرص عمل وتوفير وظائف لائقة. في إطار هذه الاختصاصات، كُلف مكتب دعم خدمات التوظيف بالمسؤولية عما يلي:

- بناء قدرات العاملين في مكاتب العمل الحكومية على كيفية التعرف على الثغرات في مجال التوظيف، ولتكوين قدرة أكبر على التواصل مع الشباب العاطل عن العمل (والمهاجرين العائدين من مناطق النزاع) وتوفير خدمات دعم توظيف أفضل للمجتمعات المحلية.

- تنظيم ورش عمل معلوماتية محلية، وجلسات للتوعية ومعارض للتوظيف لصالح الباحثين عن عمل والشركات (أرباب العمل) على حد سواء.
- مساعدة مكتب العمل على فحص وتسجيل الباحثين عن وظائف وإحالتهم إلى أرباب عمل محتملين داخل وخارج محافظة المنيا.
- تقديم برامج مشورة وظيفية للأفراد والتدريب على تحسين المهارات من أجل تحقيق صلة أوثق بين الباحثين عن العمل المؤهلين وأرباب العمل.
- إنشاء موقع "فرصة" على الإنترنت، والتي يمكن من خلالها عرض فرص العمل وقنوات الاتصال بالشركات وملفات الباحثين عن العمل وبرامج التدريب/الإرشاد المتوفرة على المستويين المحلي والوطني.

من أجل تحقيق الاستدامة وتحسينها، فإن مكتب دعم خدمات التوظيف وُضع في القلب من هيكل مكتب العمل على مستوى المحافظة. يتكون فريق مكتب دعم خدمات التوظيف حالياً من ثلاثة موظفين عامين مكلفين من قبل وزارة القوى العاملة والهجرة للعمل بالمكتب: مسؤول خدمات مشورة، ومسؤول توظيف، ومنسق لقاعدة البيانات. الموظفون الثلاثة حصلوا على تدريب بناء قدرات مكثف وعملي قدمه مشروع حياة، وهم مدعومون من قبل اثنين من خبراء العمل في مشروع حياة يعملون بصفة دائمة تحت التوجيه الفني من المنظمة الدولية للهجرة وجمعية نهضة المحروسة، وهي منظمة مجتمع منى مصرية معنية بدعم التوظيف.

المخرجات الإيجابية لأنشطة مكتب دعم خدمات التوظيف: بناء القدرات والتواصل مع المجتمع وتحسين مستوى المهارات

بحسب نتائج تقييم منتصف المشروع الذي أجراه مشروع حياة، فإن القدرات الفردية للعاملين في مكتب العمل ومكتب دعم خدمات التوظيف قد تحسنت كثيراً من خلال برامج بناء القدرات والتدريبات التي قُدمت من قبل خبراء التوظيف من مشروع حياة. لم يؤد هذا فحسب إلى زيادة وعي المسؤولين بقضايا مثل فحص أرباب العمل المحتملين والبحث عنهم داخل وخارج المنيا، والتفاوض معهم على عقود عمل عادلة وملائمة للباحثين عن العمل في المنيا، إنما أيضاً أدى لتمكينهم وتحسين مهاراتهم في التواصل مع الشباب العاطل عن العمل وفي فهم احتياجاتهم وظروفهم الوظيفية لتحسين القدرة على تقديمهم إلى أسواق العمل.



رجب محمد هو من بين ٢١٢ عائد من الخارج وجدوا عملاً دائماً من خلال مكتب دعم خدمات التوظيف.

من حيث التواصل المجتمعي، فقد أسهم مكتب دعم خدمات التوظيف في إحداث تغيير إيجابي في طريقة العمل داخل أروقة مكتب العمل. أصبح مسؤولو التوظيف المحليين يفهمون الآن أهمية ترك مكاتبهم والخروج للبحث عن تفاعل حقيقي مع الشباب العاطل عن العمل ومع أرباب العمل المحتملين أينما كانوا. ولم يقتصر نجاح مكتب دعم خدمات التوظيف على فتح قنوات اتصال مع المجتمعات المحلية من خلال شراكته مع ٦ منظمات غير حكومية محلية في العودة ومغاغة فحسب، إنما استعان أيضاً بالكيانات الشعبية (حكومية وغير حكومية) في تنظيم معارض للتوظيف وتنفيذ عدة جلسات معلوماتية لتوعية الجمهور بالخدمات التي يقدمها المكتب. حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ كان نحو ١٢٠٠ مستفيد من العودة ومغاغة (جميعهم تقريباً شباب تحت ٣٠ سنة) قد شاركوا في جلسات التوعية المذكورة المنظمة من خلال منظمات غير حكومية محلية، أحيل أكثر من ١٠٠٠ باحث عن عمل من المركزين إلى فرص عمل حقيقية، بينهم ٤٨٥ شخصاً حصلوا على وظائف بالفعل (٢١٢ منهم مهاجرين عاندين من مناطق نزاعات إقليمية) ويعملون الآن بصفة دائمة في مصانع ومولات تجارية في القاهرة الكبرى.

ولتأهيل الباحثين عن عمل على المستوى المحلي لسوق العمل، يقدم مكتب دعم خدمات التوظيف تدريبات فنية ومهنية بشكل منتظم. المرشحو العمل المهتمون بتحسين مهاراتهم الشخصية يمكنهم التقدم عن طريق جمعيات تنمية المجتمع المحلي لجلسات تقديم المشورة المهنية. حتى الآن تلقى ٢٣٤ شاب من العودة ومغاغة تدريبات حول مهارات الحياة تحت عنوان "جواز سفر للنجاح" يستهدف تحديداً الشباب المقبلين على دخول سوق العمل. تعلّم المستفيدون من التدريبات كيفية تعزيز قدراتهم الشخصية مثل مهارات الاتصال وصناعة القرار، ونجحوا في تطوير مهارات العمل الناجح (عادات العمل الفعالة، العمل الجماعي، التوعية المالية على سبيل المثال لا الحصر). لتحضير الباحثين عن عمل للوظائف الإدارية في القطاع الخاص، حصل أكثر من ٦٠ شاباً من محافظة المنيا على الرخصة الدولية لقيادة الحاسب

الآلى ICDL مقترنة بدورات متقدمة في برامج الويندوز والأوفيس. كما أن هناك ٣٠ باحثاً عن عمل قد انضموا إلى فصول تعليم الإنجليزية التي يقدمها المكتب من أجل تحسين قدراتهم ومهاراتهم في الاتصال بلغة أجنبية.

التحديات والمعوقات المؤسسية الأساسية التي حد من استدامة مكتب دعم خدمات التوظيف



إعلان لفرص عمل في إحدى جلسات التوعية بتنظيم من مكتب دعم خدمات التوظيف التابع لمشروع حياة في العدوة، مارس/آذار ٢٠١٥.

رغم أن الأغلبية العظمى من الشباب أعربوا عن رضاهم عن جودة الخدمات المقدمة من المكتب، فإن ٨٠% منهم كانوا في البداية غير راضين عن نوع ومكان العمل المعروض عليهم ومقابلة المادي، وذلك بالنسبة لأماكن وفرص العمل التي أحالهم إليها المكتب. وبما أن فرص العمل في القطاع الخاص الرسمي في ريف مصر ضئيلة، فإن أغلب الشباب يسعون للعمل في القطاع العام أو في دولة أجنبية (بالأساس في إحدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي). المقابل المالي المقدم في القطاع الخاص عادة ما لا يكون كافياً لجذب الشباب إلى القاهرة الكبرى أو محافظات أخرى وترك عائلاتهم وقراهم وراءهم.

من حيث الإجراءات المؤسسية، فإن إشراك مسؤولي مكتب العمل في شؤون مكتب دعم خدمات التوظيف يحدث بصفة غير منتظمة، بما أنه متوقع منهم خدمة أقسام أخرى لمكتب العمل. لم يؤد هذا فحسب إلى تأخيرات في تنفيذ برامج بناء القدرات الفردية للعاملين الأساسيين في مكتب دعم خدمات التوظيف، إنما أيضاً يصحبه مخاطر من قبيل ألا يتمكن المكتب من خدمة الباحثين عن عمل في المنيا بفعالية وكفاءة في المستقبل.

كما يفتقر مسؤولو مكتب دعم خدمات التوظيف إلى الموارد اللوجستية وخطط التحفيز المالي اللازمة لإجراء زيارات ميدانية بشكل دوري. البديل المالي والسيارات المخصصة لنقل موظفي المكتب إلى جلسات التوعية الميدانية في القرى والمراكز عادة لا يوفرها مكتب العمل. وبالرغم أن مسؤولي المكتب يرون بوضوح مزايا التفاعل مع الباحثين عن عمل على المستوى الشعبي، إلا أنهم كثيراً ما يجدوا أنفسهم مقيدتين بالمعوقات البيروقراطية العديدة. إضافة إلى هذا، فإن أغلب موظفي مكتب دعم التوظيف الحاليين في الخمسينيات من عمرهم ويقتربون من سن التقاعد/المعاش، ما يعني تحدٍ آخر في استدامة عمل المكتب، لا سيما مع العلم بأن الحكومة المصرية أوقفت رسمياً التعيينات في القطاع الحكومي. لذلك، فإن ظهور جيل ثاني ديناميكي من مسؤولي المكتب أصبح إذن في خطر.

عدم الإنتظام في متابعة وتقييم الناجحين في الالتحاق بوظيفة من خلال المشروع هو تحدٍ آخر يواجه مكتب دعم خدمات التوظيف. السبب تحديداً يعود للنقص المذكور سلفاً في الحوافز المالية لإجراء زيارات متابعة ميدانية داخل وخارج محافظة المنيا، وأيضاً بسبب غياب نظام احترافي لتداول وإدارة المعلومات يقدم تحديثات منتظمة حول الباحثين عن العمل، وأرباب العمل، وأعداد الملتحقين بوظائف، والخارجين من الوظائف. وبما أن وزارة القوى العاملة والهجرة تمنع المنظمة الدولية للهجرة ونهضة المحروسة من الاطلاع على قاعدة بيانات مكاتب العمل وإحصاءات التوظيف، فما زال هناك مجال للتحسين فيما يخص تحديث نظم المعلومات التابعة لمكتب العمل.

النتائج والتوصيات

يقدم مكتب دعم خدمات التوظيف (من خلال وزارة القوى العاملة والهجرة ومشروع حياة) دعماً حقيقياً لتطوير خدمات التوظيف التي تقدمها مكاتب العمل في كل محافظة. تجربة مكتب دعم خدمات التوظيف في المنيا (بالتركيز على مركزي العدوة ومغاغة) أثبتت نجاحها من حيث بناء قدرات المسؤولين الحكوميين المعنيين بجمال التوظيف، وتحسين الوصول للشباب العاطل عن العمل على مستويات محلية، وتحديث مهارات الباحثين عن عمل لتلبية إحتياجات سوق العمل.

للتخفيف من المخاطر المتعرف عليها التي ربما تحد من استدامة المكتب وتعرض فعاليته للخطر فيما يخص توفير فرص العمل وتوليد الدخل في المجتمعات الريفية في صعيد مصر، فقد وضع مشروع حياة التوصيات التالية على ضوء تجربة مكتب دعم خدمات التوظيف في محافظة المنيا:

- على جميع مكاتب العمل على مستوى المحافظة وفروعها في المراكز والقرى الإهتمام بتوفير معلومات عن العمل وخدمات مشورة وإحالة وتنمية أعمال للباحثين عن عمل وأرباب العمل على حد سواء. لتحقيق هذا، فإن عمليات الإدارة الداخلية في أروقة مكتب العمل تحتاج للتحسين لكي تصل للمستوى الأمثل، وأن تُراجع مهام ومسؤوليات الموارد البشرية في المكتب وأن تُعدل بمقتضى اختصاصات مكتب دعم خدمات التوظيف. لضمان أعلى جودة للخدمات المقدمة للمستفيدين، فلا بد من بناء قدرات العاملين في مكتب دعم خدمات التوظيف ومكتب العمل، وذلك بشكل منتظم ودوري، وعلى أساس أفضل الممارسات الوطنية والدولية.
- لضمان التواصل الفعال مع الباحثين عن عمل، فإن على وحدات مكتب العمل على مستويات المحافظة والمراكز (ربما أيضاً على مستوى القرى) أن تبحث في تطوير استراتيجية للتواصل تستفيد من القنوات والشبكات الموجودة بالفعل في المجتمع، سواء رسمية أو غير رسمية. يشمل هذا منظمات المجتمع المدني، والتعاونيات، والقادة الطبيعيين ومراكز الشباب والمناسبات الاجتماعية وغيرها من الفعاليات على مستوى الأسرة.
- يجب تشجيع العاملين في مكتب دعم خدمات التوظيف ومكتب العمل على تنفيذ فعاليات توظيف محلية وأن ينظموا أيضاً زيارات متابعة لأرباب العمل والمستفيدين من خدمات التوظيف الذين نجحوا في إيجاد وظائف. كما يجب تحفيز الموظفين بالمكتب مالياً كتعويض بسيط لقيامهم بزيارات ميدانية منتظمة، وهو أمر يصعب تحقيقه دون توفير مخطط تحفيز مالي مناسب بشكل رسمي وقانوني. ويُمكن للأمم المتحدة المساعدة في إعداد نماذج تتشارك فيها الحكومة والقطاع الخاص على السواء في توفير هذا النوع من الحافز (أرباب العمل بالقطاع الخاص لهم مصلحة مباشرة في قبول موظفين مؤهلين يدرهم مكتب دعم خدمات التوظيف التابع لمكتب العمل الحكومي).
- بما أن الوظائف المحلية في القطاع الخاص الرسمي في الصعيد نادرة الوجود، فعلى وحدات مكتب دعم خدمات التوظيف ومكتب العمل تولي زمام المبادرة في الدعوة لفكر ريادة الأعمال في أوساط الشباب وتعزيز هذه المبادرات الخاصة بتوليد الدخل. كما يجب تعريف الشباب العاطل عن العمل بتجارب أعمال حرة ناجحة ومثمرة ومستدامة في ظروف ريفية مماثلة، مع ضرورة حصوله على دعم وإرشاد نحو تطوير الأعمال الحرة من المكتب، أو أن يتم ربطه عن طريق المكتب بمقدمي خدمات دعم الأعمال والخدمات المالية (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك ومؤسسات الإقراض متناهي الصغر).
- هناك حاجة واضحة إلى إعداد نظام قوى وشفاف للتقييم والمتابعة وإدارة المعلومات داخل مكتب دعم خدمات التوظيف بناء على تحديثات منتظمة في قاعدة بيانات الباحثين عن العمل وأرباب العمل. لن يؤدي هذا فحسب إلى زيادة فرص إحالة الشباب إلى فرص عمل حقيقية، إنما سيسمح أيضاً بتحسين جودة الوظائف المهياة ودرجة الرضا في أوساط أرباب العمل والموظفين المستقدمين للعمل.

نبذة عن مشروع حياة للتنمية المحلية

يهدف مشروع حياة للتنمية المحلية الشاملة إلى تعزيز فرص الأسر الأكثر احتياجاً والشباب الذي تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٠ عاماً، والنساء والأطفال في المجتمعات المستهدفة في محافظة المنيا وذلك من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. فيما يخص الجانب الاقتصادي، يعمل المشروع على خلق المزيد من فرص العمل وتحسين وزيادة فرص التوظيف المحلية للفئات الأكثر احتياجاً على مستوى المحافظة. أما على الجانب الاجتماعي، فإن المشروع يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة في محافظة المنيا من خلال دعم أنشطة مراكز الشباب وتعزيز الترابط المحلي ورفع الوعي المجتمعي إزاء القضايا التنموية الملحة.

بدأ تنفيذ مشروع حياة فعلياً في يونيو ٢٠١٣ بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للأمن البشري (UNTFHS) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) بالإضافة إلى الحكومة اليابانية. وتقوم خمس منظمات من الأمم المتحدة بتنفيذ المشروع وهي: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، منظمة العمل الدولية (ILO)، منظمة الأمم المتحدة للمرأة (UN WOMEN)، منظمة الهجرة الدولية (IOM)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) وذلك بالشراكة والتعاون الوثيق مع الحكومة المصرية متمثلة في وزارات التنمية المحلية والتعاون الدولي والخارجية ومحافظة المنيا والمجتمع المدني المصري.

لمزيد من المعلومات وللتواصل مع مشروع حياة للتنمية المحلية، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني على www.hayat-eg.org وصفحتنا على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" على: <https://www.facebook.com/HayatUpperEgypt>.